الشباب الياباني يتحدث بصراحة

قام صندوق النقد الدولي ووزارة المالية اليابانية وبنك اليابان المركزي بتنظيم مسابقة لكتابة المقال لطلاب الجامعات اليابانية تدعو المتسابقين لكتابة مقالات عن الاقتصاد العالمي ودور صندوق النقد الدولي. وتمت دعوة الفائزين الثلاثة للمشاركة في ندوة حوار مع الشباب في الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠١٢ في طوكيو مع نائب المدير العام للصندوق، نعمت شفيق وممثلين من مختلف أنحاء آسيا.

توموكو كايدا: طالبة الدراسات الدولية بجامعة كانازاوا. شاركت في إقامة مؤسسة لا تهدف للربح لتعزيز التفاهم بين الشعب الياباني والرعايا الأجانب في اليابان للأغراض التعليمية والتجارية.

من المحبط للغاية أن تكون شابا في وقت الأزمات الاقتصادية العالمية. فأنت تشعر وكأنك مراقب غير مرئي، مصالحك ومستقبلك عرضة للخطر، لكن لا يمكنك التأثير على الأحداث أو المشاركة بأي شكل من الأشكال تقريبا.

فالشباب في البلدان المتقدمة يشعرون بالحرمان على الأرجح من الفرص التي حصل عليها آباؤهم وأجدادهم ـ وفي الوقت نفسه يشعر الشباب في البلدان متأخرة النمو والنامية بخيبة أمل وهم يرون أن مستقبلهم لن يكون مشرقا بالقدر الذي كانوا يتوقعونه.

وأود أن أقول أن هذا يلخص وجهة نظر الشباب في الشكل الحالي للاقتصاد العالمي.

وصندوق النقد الدولي لديه صلاحيات واضحة، من بين أمور أخرى، لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي العالمي. وهو يعمل، عن طريق أدواته، على استقرار وتخفيف الأوضاع الاقتصادية للدول (ومواطنيها) من الناحية المالية وإنقاذها من الانهيار النقدي. ولذلك، تجدر الإشارة إلى موقف ومسؤولية صندوق النقد الدولي في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي. لكن رغم أن هناك بعض التطورات الإيجابية (مثل مبادرة الحوار مع الشباب التي أطلقها الصندوق)، لا يوجد سوى القليل جدا من «الشباب» في سياسات وممارسات الصندوق. ورغم أن تحقيق الاستقرار المالي لبلد ما يؤثر بصورة إيجابية عادة على مستوى توظيف سكانها، بما في ذلك الشباب، فإن هذا لا يكفي، وينبغي على صندوق النقد الدولي أن يصبح حساسا تجاه الشباب أكثر من ذلك بكثير.

وفي الواقع، ينبغي على الصندوق المضي قدما وربط ما أُسميه بشرطية السياسات الوطنية الداعمة للشباب بممارسات الإقراض التي يتبعها. فاليوم، عندما يقوم الصندوق بإقراض الأموال، يبحث مدى استعداد الحكومة لتعديل سياساتها من أجل التصدي للمشكلات المحتملة وسداد القروض. وينبغي أن تتسع رؤية الصندوق لتتجاوز نطاق السياسات الاقتصادية الكلاسيكية. ويتعين على الحكومات التي تتوقع الحصول على دعم الصندوق في المستقبل أن تُظهر ما لديها (أو ما سيكون لديها) من سياسات اقتصادية ملائمة للشباب، وأن جانبا من القروض التي تحصل عليها من الصندوق سوف يُستثمر في توفير فرص عمل للشباب. وينبغي النظر في البرامج المكثفة لتوظيف الشباب، والتعليم الرسمي، والمشاريع المهنية، وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن لهذا المفهوم مزايا اقتصادية منطقية لصندوق النقد الدولي. فعن طريق قيام الصندوق بربط شرطية السياسات الوطنية الداعمة للشباب بسياسات الإقراض التي يتبعها، فإنه يحفز البلدان على الاستثمار في الجيل الذي (من المحتمل أن) يسدد القرض. وبهذه الطريقة، يضمن الصندوق السداد، بطبيعة الحال، في الأجل الطويل، وفقا لمصلحته التجارية. وفي الوقت نفسه سيكون لدى الشباب في البلدان التي تحصل على القروض شعور بالملكية والاندماج. وإذا نظرنا إلى الوراء، فسوف يقولون: «نعم، نتذكر، لقد تم استثمار جانبا من قرض الصندوق في مستقبلنا، ونراه دينا مشروعا ـ وبالفعل استفدنا منه استفادة شخصية.»

وختاما، تجدر الإشارة إلى محاولات صندوق النقد الدولي تعزيز دور الشباب في معالجة القضايا الاقتصادية المعاصرة المثيرة للقلق. غير أنه من المنتظر أن يكون شعور الصندوق بالمسؤولية تجاه الشباب أكبر من ذلك بكثير، وقد سمحت لنفسي بتسمية ذلك مسؤولية الصندوق تجاه شباب العالم. وشباب العالم ينتظرونها. ■

دايسوكي غاتاناغا: طالب الكيمياء بجامعة ييل. درس في كيوتو باليابان في صيف عام ٢٠١١، وحصل على تدريب داخلي مع برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بجامعة الأمم المتحدة في طوكيو في صيف ٢٠١٢.

نظرا لأنني أدرس الكيمياء في جامعة ييل، أعترف بأنني أحيانا أجد نفسي مستمتعا بدراستي للإلكترونات والبروتونات لدرجة حالت دون اهتمامي بأمور أخرى كثيرة. لكنني خرجت هذا الصيف من العالم المحدود لمختبر الكيمياء لأحصل على تدريب داخلي مع برنامج الغذاء العالمي. وقد كانت الصور التي صادفتني خلال عملي هناك مثيرة للدهشة والقلق. ففي منطقة

الساحل، تغلي الأمهات النباتات التي لولا ذلك لكانت سامة وغير صالحة للأكل، في محاولة يائسة لتزويد أطفالهن بكميات ضئيلة من الغذاء. وفي جنوب السودان، اندلعت أعمال العنف بسبب ضعف المحاصيل، مما أدى

يجب ألا ينسى صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد يؤثر على أشخاص حقيقيين.

إلى تشريد الكثيرين وتركهم بلا أمل أو مصدر رزق يُذكر. وقد تفاقمت هذه الأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم بسبب الظروف الاقتصادية، كارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وتقلب الأسواق العالمية.

ونظرا لأنني عشت معظم حياتي بشكل مريح نسبيا في بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان، أكاد لا أفهم محنة الافتقار حتى إلى حد الكفاف. وربما ينبغي أن أشعر بالامتنان لأن أسوأ ما عانته عائلتي في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة تمثل في فقدان وظيفة والدي في العام الماضي. لكن حتى ذلك، في نهاية الأمر، أدى إلى شعور عائلتي بالقلق والكآبة لأن والدي واجه على ما يبدو سوق عمل قاسية وغير إنسانية.

ولا يمكنني ادعاء القدرة على اقتراح نصيحة مبتكرة لحل هذه المشكلات الاقتصادية. لكن تجاربي الشخصية مع برنامج الغذاء العالمي ومع البطالة التي يعاني منها والدي قد أوضحت لي حقائق النظام المالي العالمي الحالي وأزماته المالية الأخيرة. ورغم اختلاف انعكاسات هذه الأزمات من بلد إلى آخر، يبدو واضحا أن الرايات قد رُفعت في جميع أنحاء العالم، لا سيما في ضوء الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧–٢٠٠٨. ونظرا لأن التدويل لا يزال يربط الاقتصادات الوطنية بالشبكات الدولية، يجب على المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي القيام بدور أساسي في الرقابة على السلامة الاحترازية الكلية وضمان النمو الاقتصادي والاستقرار المالي على المستوى العالمي. غير أنه من المهم في الوقت نفسه، ألا ينسى صندوق النقد الدولي ـ وسط الأرقام والبيانات والحسابات الموضوعية التي تدخل ضمن الرقابة النقدية والتحليل ـ أن الاقتصاد يؤثر على أشخاص حقيقيين، وأن هناك أصوات حقيقية وراء هذه الإحصاءات.

ولذلك، أعتقد أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يكون وسيلة يستطيع من خلالها الناس في جميع أنحاء العالم — بما في ذلك الشباب البالغين مثلي — التعبير عن آرائهم والمشاركة في محادثات ثنائية. وكمؤسسة نقد دولية، يحتل صندوق النقد الدولي موقعا فريدا يمكنه من توفير مثل هذا المنتدى، حيث يضم طائفة واسعة من الأشخاص المنتمين إلى مجموعة متنوعة من الخلفيات. وعندما يشعر الناس أن لديهم حصة وصوتا في المستقبل، سيكون هناك أمل في التعاون والتفاهم الدوليين، أو أي فرصة للتغلب على أوجه القصور في المعلومات والاتصال والشفافية والتي أثارت الأزمات الاقتصادية الماضية. وفي عالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم، فإن قناعتي هي أن صندوق النقد الدولي يمثل أساسا يمكننا أن نتطلع منه إلى المستقبل بتفاؤل ونحن نسعى جاهدين لإقامة التعاون النقدي الدولي. ■

كينجي ناكادا: طالب الاقتصاد بجامعة طوكيو من شيزوكا باليابان. حصل على تدريب داخلي في سيتي غروب، ومجلة إيكونوميست، وبنك اليابان المركزي.

في هذا المقال، أرى أن صندوق النقد الدولي يمكنه، مع إجراء بعض التحسينات، المساهمة بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي باعتباره منبرا للحوار الدولي. وأشير أولا إلى التغيرات العديدة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الناتجة عن العولمة. وثانيا أورد مثالا حديثا على إحدى المشكلات النقدية الدولية التي كان يمكن للصندوق أن يقوم فيها بدور مهم، ومن ثم يقترح نقاط التحسين لضمان مساهمته القوية.

وينتج عن العولمة روابط قوية بين الاقتصادات، تسودها ثلاثة عناصر — الاعتماد والتنوع والنزاع. وفي عالم تسوده العولمة، يكون هناك اعتماد متبادل بين الاقتصادات وتنوع في المجتمعات. وغالبا ما يترتب على الاعتماد والتنوع العنصر الآخر وهو النزاع. وكما بات واضحا في أعقاب الأزمة المالية الحالية، هناك عدد لا يُحصى من النزاعات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم ـ حول أنظمة العملة، وتدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود، وتنظيم البنوك، واختلالات الحسابات الجارية. وعلى الجيل الجديد أن يعمل معا على تسوية هذه النزاعات، وأعتقد أن السبيل إلى الحل هو العنصر الرابع، وهو الحوار. فالحوار الدولي يؤدي إلى تحسين الفهم المشترك بين البلدان الذي يعد أحد أسس الاستقرار المالي.

وهناك نزاع حدث في الآونة الأخيرة كان يمكن لصندوق النقد الدولي أن يقوم بدور فيه وهو ما يتعلق بالسياسة النقدية. ولمواجهة الأزمة الحالية، اعتمدت البلدان الصناعية سياسات نقدية جريئة لتعزيز النمو. وتزعم بعض الاقتصادات الصاعدة أن فائض الأموال الناتج عن هذه السياسات يعود عليها بالضرر لأنه يحفز التضخم. وفي رأيي أن السلطات النقدية في البلدان الصناعية ينبغي أن تتعامل مع هذه الشكوى بجدية أكبر، لأنه في عالم تسوده العولمة، تؤثر الانتكاسات التي تتعرض لها الاقتصادات الصاعدة تأثيرا سلبيا على الاقتصادات الأخرى عبر قنوات التصدير. وكان يمكن لصندوق النقد الدولي أن يبدأ في التنسيق بين السياسات الدولية في اجتماعات مجموعة العشرين، مثلا، لجعل السياسات النقدية أكثر فعالية في الاقتصادات الصناعية وفي الوقت نفسه أقل ضررا على الاقتصادات الصاعدة.

غير أن الصندوق مؤهل لهذا الدور لتمتعه بميزتين يتفوق بهما على المؤسسات المالية الدولية الأخرى. الأولى هي قدرته البحثية المتميزة التي تدعمها مشاورات المادة الرابعة. فاستنادا إلى البحوث التي يجريها، يمكنه تقديم تفسير متسق للأوضاع الاقتصادية وبالتالي وضع معيار للحوار بين البلدان. والميزة الثانية هي الأموال التي لديه. فالصندوق يمكنه تحفيز البلدان على اتباع سياسات تعاونية من خلال تقديم مساهمات مالية، وهو المؤسسة الوحيدة الموجودة التي يمكن أن تتحمل هذه الحوافز. وعلى الرغم من هاتين الميزتين، على الصندوق أن يتغير، إذ ينبغي تعزيز قدرته البحثية للتصدي للمشكلات متزايدة التعقيد. وإلى جانب ذلك، من الأهمية بمكان النظر إلى الصندوق باعتباره عادلا ومحايدا بالفعل حتى تحظى بحوثه ومقترحاته بالثقة الكاملة. وإذا تم إجراء هذه التحسينات، أعتقد أن الصندوق يمكن أن يعمل بشكل أفضل لتحقيق الاستقرار في النظام المالي.

وكلما حققت العولمة مزيدا من التقدم، زادت أهمية دور صندوق النقد الدولي في تيسير الحوار الدولي. فمن خلال هذا الدور، يمكن لصندوق النقد الدولي تشجيع التعاون بين المساهمين في النظام النقدي العالمي، وبذلك، يمكنه مساعدة الاقتصادات على الاستفادة من العولمة مع تجنب الجوانب السلبية. وفي اعتقادي أن هذا سيؤدي إلى الاستقرار المالي وإلى تحسن صحة الاقتصاد العالمي. ■